تَجْديدُ

المِنْوَالِ اللِّسَانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

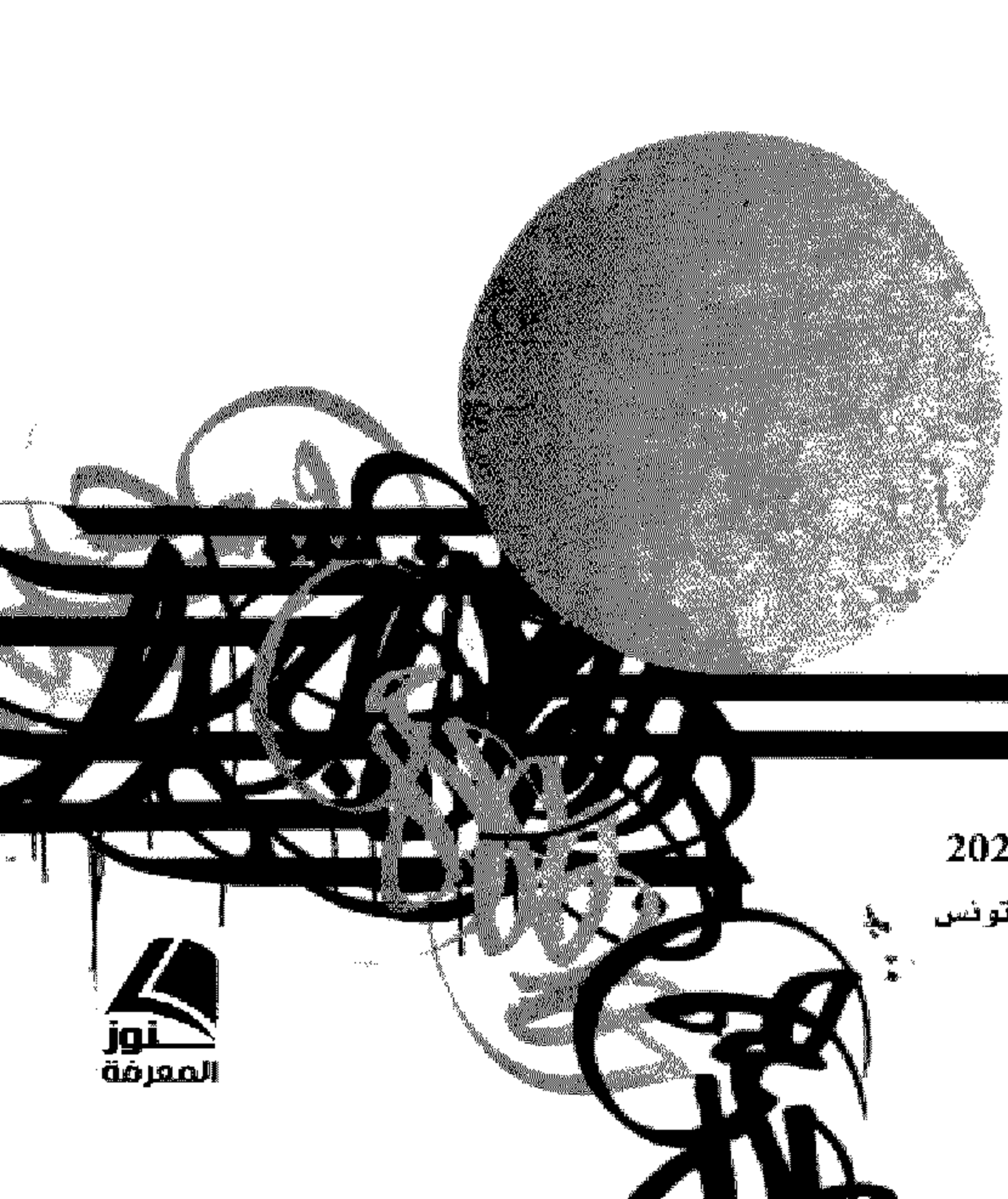

تحرير
د. فدوى العذاري

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

نور المعرفة

تَجْـديدُ
الـمِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بحوثٌ مُحكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

تَجْـديدُ
المِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

تحرير

د. فـدوى العـذاري

نوز المعرفة

تجديد المنوال اللساني: بحوث محكمة

تحرير: فدوى العذاري

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: 2020/10/4371

ردمك: ISBN: 978 9957 74 918 7

الطبعة الأولى: 2021م/ 1442هـ

جميع الحقوق محفوظة © 2021

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
Dar Kunouz Al Marefa Publishers

عمّان – الأردن Amman - Jordan
عمّان: وسط البلد – ش. الملك حسين
مقابل بنك الإسكان
هاتف Tel: 00962 6 4655877
خلوي: Mobile: 00962 79 5525 494
E-mail : dar_konoz@yahoo.com
www.darkonoz.com

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو استنساخه أو نقله كليا أو جزئيا — في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطرق إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها — دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the Publisher.

التطوّر التفسيريّ للعلامة الإعرابيّة في العربيّة: عزّ الدين المجدوب أنموذجًا

د. معاذ بن سليمان الدخيّل

أستاذ اللسانيات والنحو المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

msdkhiel@qu.edu.sa

مقدّمة

بدت العلامة الإعرابيّة ظاهرة إشكاليّة في دراسة العربيّة قديمًا وحديثًا من جانبها التفسيريّ لانطلاق الدارسين لها من خلفيات متعددة، ونحصر البحث في هذه الورقة بالإشكال التفسيريّ للإعراب دون غيره من الإشكالات[1].

وتهتمّ الورقة بتتبّع تطوّرات الجانب التفسيريّ لظاهرة الإعراب في العربيّة وأهمّ الدراسات التي تناولته مركّزين في دراستنا على الإضافات التي قدّمها عزّ الدين المجدوب في تفسير العلامة الإعرابيّة في مرحلتين حدّدناهما بكتابه (المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة) ثم بكتابه الثاني (مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة). وتهتمّ الدراسة بالجانب التفسيريّ الذي قدّمه عزّ الدين المجدوب في ضوء التطوّرات المعرفيّة التي وجّهت اختلاف التفسيرات وتعدّدها في البحث اللسانيّ، ويقتضي هذا ضرورة أن نهتم بالتفسيرات الأخرى التي قدّمت لظاهرة الإعراب.

وقد قُسّمت الدراسة إلى خمسة مباحث مسبوقة بمقدّمة ومتلوّة بخاتمة، وجاءت المباحث على النحو الآتي:

---

(1) نشير إلى أنّ جوانب الاختلاف في ظاهرة الإعراب متعدّدة. أحدها الاختلاف في مظاهر وقوعه التاريخيّ. وغيرها. وليست هذه الجوانب بسبيل لهذه الدراسة.

1. الصعوبات التي تحيط بدراسة ظاهرة الإعراب: بيّنّا فيه الصعوبات التي تواجه الباحث في هذه الظاهرة، وكانت صعوبات يعود بعضها إلى طبيعة الظاهرة نفسها، ويعود بعضها الآخر إلى طبيعة مفاهيم التراث النحويّ العربيّ ومصطلحاته التي فسّر بها القدماء هذه الظاهرة.
2. حقيقة الإعراب: بيّنّا فيه اللبس الواقع في فهم حقيقة الإعراب، والإضافة التي قدّمها المجدوب في كتابه (المنوال النحويّ العربيّ) في إعادة تفسير مفهوم الإعراب وبيانه حقيقته بالانطلاق من المفاهيم الراسخة في التراث النحويّ العربيّ.
3. معنى العلامة الإعرابيّة: بيّنّا فيه لَبْسَ كلمة (معنى) المرتبطة بتفسير القدماء للإعراب، والإضافة التي قدّمها المجدوب في تفسير طبيعة هذا المعنى المرتبط بالإعراب.
4. التمييز بين المعنى والإحالة: بيّنّا فيه الإضافة التي غنمها الدرس اللسانيّ بدخول مفهوم (الإحالة)، والإضافة المهمّة التي يقدّمها هذا التمييز في دراسة العلامة الإعرابيّة في العربيّة.
5. التمييز بين التعلّق التركيبيّ والتعلّق الصرفيّ: بيّنّا فيه أهميّة هذا التمييز الذي اعتمده المجدوب بالاتّكاء على نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ كما قدّمها (إيغور ملتشوك، وآلان بولغير) في تفسير الإشكال الذي كان يحفّ بالعلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع.

1- الصعوبات التي تحيط بدراسة ظاهرة الإعراب:

تواجه الباحثَ عددٌ من الصعوبات إذا أراد دراسة ظاهرة الإعراب في العربيّة، وتؤول هذه الصعوبات لأمرين: صعوبة تتعلّق بطبيعة الظاهرة نفسها، وصعوبات تشكّلت في ضوء التباسات وقعت في تمثّل المحدثين للتراث النحويّ العربيّ وقراءة القدماء للظاهرة. ونجمل الصعوبات في النقاط الآتية:

1-1- العلامة الإعرابية وحدة لغويّة مجردة:

يثير الطابع المجرّد للعلامة الإعرابية صعوباتٍ عديدةً لمن يقبل على دراسة

ظاهرة الإعراب، وأحدثت هذه السمة إشكاليّة في ضبط حقيقة الإعراب عند القدماء والمحدثين. قال ابن يعيش: «واعلم أنّهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو. فذهب جماعة من المحقّقين إلى أنّه معنى. قالوا: وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أوّلها، نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررتُ بزيدٍ، والاختلاف معنى لا محالة. وذهب قوم من المتأخرين إلى أنّه نفس الحركات، وهو رأي ابن درستويه، فالإعراب عندهم لفظٌ لا معنى، فهو عبارة عن كلّ حركة أو سكون يطرآ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه»[1].

ونلاحظ كذلك أنّ طبيعة العلامة الإعرابيّة جعلت بعض المحدثين كإبراهيم أنيس يساوي بعد رفضهم التمييز بين ألقاب البناء والإعراب بين الحركة في آخر الكلمة المبنيّة والحركة في آخر الكلمة المعربة؛ لذلك رفض القولَ بالارتباط بين العلامة الإعرابيّة والمعنى الذي تؤدّيه العلامة.[2] وتعود هذه النقود في ظنّنا إلى عدم تمثّل أصحابها لطبيعة العلامة الإعرابيّة المجرّدة، فكأنّ الناقدين كانوا يرومون وجودًا لغويّاً مستقلاً لكلّ دلالة من دلالات العلامة الإعرابيّة، وأحدث التماثل اللفظيّ بين حركة البناء وحركة الإعراب لدى هؤلاء الناقدين التباسًا في فهم الإعراب وتفسيره حين غابت عنهم حينذاك طبيعة العلامة الإعرابيّة المجرّدة.

ويبدو أن الطابع المجرّد للعلامة الإعرابيّة أسلم إلى نتيجة أخرى تتلخّص في توحيد المصطلح عند القدماء لصور من الإعراب مختلفة، ويُشكّل هذا التوحيد مظهرًا آخر من مظاهر الصعوبات التي تواجه الباحث في ظاهرة الإعراب.

1-2- التماثل في المصطلح:

تردّدت عند القدماء مصطلحات محدودة للتعبير عن شبكة المفاهيم الإعرابيّة، وكان التماثل المصطلحيّ لمفاهيم مختلفة في منظومة الإعراب داعيًا إلى الالتباس في تفسير حقيقته عند بعض الدارسين. ونجد هذا في إطلاق

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 72/1.

(2) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص206.

مصطلح (الإعراب) على وقوع الحركة الإعرابيّة في آخر الاسم المعرب من قبيل:

1. هذا زيدٌ.
2. زيدٌ رجلٌ كريمٌ.
3. أكرمَ محمدٌ زيدًا.
4. سلمت على زيدٍ.

ووقوعها في الفعل المضارع:

1. يذهبُ زيدٌ إلى الجامعة.
2. لن يذهبَ زيدٌ إلى الجامعة.
3. لم يذهبْ زيدٌ إلى الجامعة.
4. إنْ يذهبْ زيدٌ إلى الجامعة يَعُدْ منها بعد العشاء.

وقد وحَّدَ القدماءُ المصطلحَ المعبِّر عن حالة الإعراب في الاسم وفي الفعل المضارع رغم أنّهما ينتميان لقسمين مختلفين من أقسام الكلم. وكان دافعُ هذا التوحيد في المصطلح التماثلَ في المظهر المادّي لأواخر تلك الكلمات كما نجده في حالة الرفع (يذهبُ، وزيدٌ) مع وقوعهما تحت تأثير عوامل مختلفة.

وأحدث توحيدُ مصطلحات الإعراب بين الاسم والفعل المضارع التباسًا لدى بعض الدارسين في فهم دلالات الإعراب في مظاهر مختلفة، وأحدث اختلافًا بين القدماء في تفسير أصالته في الاسم وفرعيّته في الفعل؛ لذلك نجد أنّ عبد القادر المهيري يحدّد الرهان في دراسة الإعراب بالقدرة على تحديد الفائدة المحصَّلة من العلامة الإعرابيّة في كلّ قسم من أقسام الكلام التي يطرأ عليها، فذكر أنّ على الباحث «أنْ يسعى أيضًا إلى التدليل على أنّ فائدة الإعراب حاصلة في كلّ أقسام الكلام التي يطرأ عليها، فهل تمكّن الدارسون قديمًا وحديثًا من تجاوز الاعتبارات المبدئيّة الخاصّة بدور الإعراب في الكلام، واستطاعوا أنْ يوضّحوا نوع الوظيفة التبليغيّة لكلّ حالة إعرابيّة مهما كان قسم الكلام الذي ينتمي إليه العنصر المعرب؟»[1].

(1) عبدالقادر المهيريّ، لِمَ أُعربَ الفعل المضارع، ص7-8، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد 16، عام 1978م.

وتعدُّ إطلاق القدماء مصطلح الإعراب وألقاب الرفع والنصب على الاسم والفعل معًا وجهًا من وجوه الصعوبات التي تحيط بدراسة هذه الظاهرة، وعاملاً مؤثّرًا في حجب حقيقة الإعراب عن بعض الدارسين لاسيّما من اعتمد منهم على المصطلحات وحدها وأغفل تتبّع مضامينها.

1-3. منطق الإعراب الداخليّ ووظيفته في اللغة:

يرتبط التغيُّرُ الإعرابيُّ بالعوامل الداخلة عليه في كلّ تركيب، ويكون هذا التغيُّرُ مرتبطًا بالمعاني المتعاقبة التي تؤديها الألفاظ في التراكيب المختلفة. ويُحدِث هذا الاختلاف تنازعًا في الظاهر بين المظهر اللفظيّ في الإعراب المتمثّل في إحداث لفظ ظاهر أو مقدّر العملُ في لفظ آخر غيره داخل الجملة وبين المظهر المعنويّ في الإعراب المتمثّل في كون العلامات الإعرابيّة دلائل معانٍ متعاقبة من قبيل: الفاعليّة، والمفعوليّة، وغيرهما. ويقع التناقض في تصوّر بعض الدارسين بين هذين المستويين: المستوى الأوّل هو أداء الإعراب لمعانيه في اللغة من فاعليّة، ومفعوليّة، وإضافة. ونحوها وهو الجانب الراسخ في وجدان المتكلّم باللغة. والمستوى الثاني هو البحث في منطق الإعراب داخل اللغة الذي يحكم العامل ومعمولاته، وهو المنوال الذي بناه النحويّ ليضفي على نظامه التفسيريّ مظاهر الانتظام والاتّساق. وحين يقع الالتباس بين هذين المستويين تظهر النقود التي أشارت إلى أنّ «النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة»[1].

وقد أشار المهيريّ إلى هذا الاستشكال الذي وُجد عند بعض الدارسين، «فالباحث في النحو العربيّ يتساءل عن وجاهة هذا التفسير ونجاعته في نظر النحاة أنفسهم عندما يراهم يخضعون الإعراب لمفهوم العمل ويبحثون لكلّ وجه من وجوه الإعراب عن عامل أو عوامل خاصّة به، فإذا كان المعنى سببًا للإعراب فلمَ الالتجاء إلى العوامل؟ أليس في ذلك تفسيران مختلفان لظاهرة واحدة؟ إلاّ أنّ النحاة لا يرون في ذلك ازدواجًا، بل يعتبرون أنّ الارتباط متين بين العوامل والمعاني

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص37.

التي يفيدها المعمول... إنّ تفسير الإعراب بالعوامل لا يعدُّه النحاة تخلّيًا عن دوره المعنويّ. بل يرون فيه طريقة عمليّة [أي منوالاً] للتعبير عن هذا الدور.»[1]

ونلحظ أنّ هذه الصعوبات التي تحيط بتفسير ظاهرة الإعراب في العربيّة أثمرت اختلافات في تفسيره، وفي فهم أقوال القدماء فيه، وقد أشرنا إلى بعضها فيما مضى. وستهتمّ الدراسة في اللاحق بإظهار الاجتهادات التي قُدّمت في تفسير ظاهرة الإعراب منطلقين في ذلك ممّا قدّمه عزّ الدين المجدوب في دراساته.

2- حقيقة الإعراب:

أحال المجدوب القصور الذي أظهرته اجتهادات بعض المحدثين في تفسير ظاهرة الإعراب إلى قصورهم في استقراء المصادر الأصيلة التي تعين الباحث على استكشاف المنطلقات المفسّرة لظاهرة الإعراب، إذ «لم يكن حظّ الإعراب عند المحدثين أفضل من حظّ تعريف النحو، وقد أدّت المصادر التي اعتمدوها إلى تأويل ضيّقٍ من تصوّر العرب للإعراب، وأفقده ثراءه وحرّف مضمونه».[2] لأنّ التعريف الذي انطلق منه إبراهيم مصطفى تعريفٌ متأخّر للإعراب، وهو تعريف تعليميّ أكثر من كونه منضبطًا تفسيريًا، إذ جعل مفهومه يدور حول كونه أثرًا يجلبه العامل الظاهر أو المقدّر.[3]

ولاشكّ أنّ هذا التعريف يوائم غاية إبراهيم مصطفى في كتاب (إحياء النحو) حين انطلق من فرضيّة ملخّصها أن النحو العربيّ غاب عنه نحو المعنى، وأنّ هناك ضرورة لتخليصه ممّا شابه من تأثيرات منطقيّة وفلسفيّة فوّتت على القدماء دراسة قوانين ائتلاف الكلم وغيّبت عن الدرس النحويّ الاهتمام بالمقاصد والمعاني؛ لأنّ مفهوم الإعراب الذي اعتمده إبراهيم مصطفى يقتصر على مظهره اللفظيّ.

---

(1) عبدالقادر المهيريّ، لِمَ أُعربَ الفعل المضارع، ص10، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد 16، عام 1978م.

(2) عزّ الدين المجدوب، المتوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص146.

(3) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص22.

ويجادل المجدوب هذا التصوّر الذي بدأه إبراهيم مصطفى ثم امتدّتْ أصداؤه إلى كثير ممّن جاء بعده[1] بأنّه تصوّرٌ موهمٌ؛ لأنّه يوحي بأنّه تصوّرٌ مُجمَعٌ عليه. وفي حقيقة الأمر يُغيّبُ هذا التصوّر نصوصًا أصيلة أضاءت مفهوم الإعراب من جهته المعنويّة كانت هي المعوّل عليها في تجلية مفهوم الإعراب، ويشير المجدوب إلى نصّ الرضيّ الذي استدرك فيه على ابن الحاجب حقيقةَ الإعراب بقوله: «الاسم إمّا أن يُبنى لعدم موجب الإعراب –أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وهو الأسماء المعدَّدة تعديدًا، كأسماء العدد: واحد، اثنان، ثلاثة... والمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل. فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب؛ فلهذا قال: المركّب. أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب؛ فتخرج هذه الأسماء المجرّدة عن السبب، وإمّا أنْ يُبنى مع حصول الموجب للإعراب..»[2] وقد استطرف المجدوب هذا النصّ؛ لأنّه نصٌّ يتجاوز العلامة الإعرابيّة المتغيّرة في آخر الاسم إلى جانب أكثر تجريدًا، وهو حصول التركيب والائتلاف للاسم مع وحدات لغويّة أخرى هيَ العوامل بحسب تعبيرات القدماء. وتبدو قيمة هذا التحليل في كونه نظرًا كليّاً يطابق خصوصيّات اللسان العربيّ ويشمل عامة الألسنة البشرية في آن واحد. وبهذا الاعتبار يتجاوز الإعراب الاختلاف اللفظي الذي يقع في آخر الكلمة ليصبح التركيب والائتلاف الذي يكون للاسم المعرب مع وحدات لغويّة أخرى عاملة فيه، فيكون الإعراب ضربًا من ضروب حصر قوانين ائتلاف الكلم

---

(1) عُدَّ هذا الاتّهام ركنًا رئيسًا انطلق منه المحدثون الناقدون للتراث في دعوتهم إلى إعادة صياغة النحو العربيّ وفق مراعاة قوانين ائتلاف الكلم بعضه ببعض، من ذلك قول محمد حماسة عبد اللطيف: «والواقع أنّ دراسة النحو لا تبدأ على الإطلاق من «دلالة العلامات الإعرابيّة» فهذا هو خطأ النحاة القدماء، وخطأ الأستاذ إبراهيم مصطفى من وجهة نظرنا. ولكنّ دراسة النحو ينبغي أن تبدأ من دراسة نظام الجملة، واستكشاف العلاقات بين أجزائها، والقرائن التي تعمل على تماسكها، وجلاء المراد منها وإزالة اللبس في وظائفها، وسوف يتكشّف «أنّ العلامة الإعرابيّة ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح». العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، ص252.

(2) الرضيّ، شرح الكافية، 1/52.

بعضها ببعض التي تنتج كلامًا مقبولاً في لسان ما بعيدًا عن الوقوف عند خاصيّة ذلك اللسان، وكونه لسانًا من الألسنة الإعرابيّة.[1]

وتبدو الأهميّة كذلك في أنّه يقوم على تقييس الأصول النظريّة التي فسّرت ظاهرة الإعراب انطلاقًا من منطلقات علميّة كونيّة، ويكون هذا بالظفر بالتفسير الذي يتجاوز خصوصيّة اللسان العربيّ إلى تفسير لائق بغيره من الألسنة غير الإعرابيّة. فهي نظرة أكثر تجريدًا، وأوسع شمولاً للمعطيات من خصائص الألسنة المفردة، فهو ينظر إلى الإعراب بوصفه ائتلاف الكلم بعضها ببعض على نحو مخصوص، ويقصدون به ائتلاف العامل بمعمولاته، في حين أنّ التغيّر الحاصل في آخر الكلمة المعربة حكمٌ من أحكام الاسم المعرب. وليس هو حقيقة الإعراب، فـ«الإعراب لا يستحقّ إلا بعد العقد والتركيب».[2] وبيّن الجرجانيّ هذه الحقيقة إذ قال: «بيان ذلك أنّ الأسماء التي هي الرفع والنصب والجرّ ليست تدلُّ على الحركات فقط، ولكن عليها (أي تدلُّ عليها) مقترنة بالدلالات المعلومة... فإذا قيل: إنّ الاسم مرفوع، فالمراد أنّ فيه ضمّة دالّة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى، وكذا إذا قلت: منصوب، فالمراد أنّ فيه فتحة جعلت علمًا لمعنى إذا زال ذلك المعنى زالت الفتحة، وكذا المجرور. وإذا قلت مضموم ومفتوح فالمراد أنّ فيه فتحة وضمّة بمنزلة أن تقول: ممدودٌ. مثلاً تريد فيه مدّ في أنّك تقصد صفة اللفظ لا كونه دالاً على أمر. ونحن نعلم أنّ الفتحة في الدال... إذا قلت: مررت بأحمدَ، وهذا غلام أحمدَ لا تدلُّ على ما تدلُّ عليه في: رأيتُ أحمدَ، وضربتُ زيدًا من المعنى... فلمّا كانت الفتحة غير دالّة على المعنى الذي لأجله سُمّيتْ نصبًا سمّي الاسم مفتوحًا، كما نقول: وكان الاسم في موضع الجرّ مُحرّكًا بالفتحة».[3]

تبدو العلامة الإعرابيّة في هذا النصّ وبهذا التحليل أنّها عند النحويّين في تحقيقاتهم التفسيريّة ظاهرةٌ مجرّدة دلاليًّا. إذ إنّها تحتفظ بوظيفتها في ضوء

---

(1) انظر: عزّ الدين المجدوب، المتوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص146.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/83.

(3) الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، 1/116.

علاقة الكلمة بغيرها داخل التركيب مهما بدا التماثل موهمًا في شكلها المادّيّ الذي يكون للكلمة في آخرها، أو في المصطلح الدالّ عليها الذي استعمله القدماء. فلم يغب عن القدماء التدقيق المفهوميّ للدلالات التي تحملها العلامات الإعرابيّة مهما تماثلت واتّحدتْ المصطلحات الدالّة عليها، وهو ما كان غائبًا عن المحدثين الذين نقدوا دراسة القدماء للإعراب. وتدلّ هذه النّصوص على أنّ القدماء أدركوا أنّ الإعراب يتجاوز الحركة الإعرابيّة في آخر الكلمة إلى كونه معنى يحصل في الكلمة بائتلافها مع بقيّة مكوّنات الجملة الأخرى وارتباطها بما سمّاه القدماء العامل؛ ليكون الإعراب عامّاً في الألسنة البشريّة وغير مخصوص بالألسنة الإعرابيّة، ولكنّه متحقّقٌ في الألسنة الإعرابيّة بالعلامة الإعرابيّة التي تتغيّر لفظًا أو تقديرًا في الكلمة المعربة على نحو ما يتحقق في العربية.

ولا يخلو هذا الاجتهاد الذي قدّمه عزّ الدين المجدوب في الدفاع عن تفسير القدماء للإعراب رغم قيمته المعرفيّة من القصور في المرحلة التي كان فيها كتابه (المنوال النحويّ العربيّ)؛ لأنه لا يشمل تفسير إعراب الفعل المضارع. ونعتقد أنّ الدافع لعدم خوضه فيها عدمُ ظفره وامتلاكه للأدوات النظريّة الممكّنة من تفسيرها في تلك المرحلة.

3- معنى العلامة الإعرابيّة:

بقيت كثير من الإشكاليّات التي تحفّ بتفسير ظاهرة الإعراب مرتبطة بالليس الحاصل في المصطلحات المرتبطة به، وعدم القدرة على رفع الالتباس في دلالات تلك المصطلحات وفكّها. ونجد هذا في الإشكال الواقع في دلالة كلمة (معنى) إذا سلّمنا بكون الإعراب معنى لا لفظًا.

وتبدو أهميّة القراءة الفاحصة للتراث النحويّ أنّها تعيد قراءته باحثة عن منطقه الداخليّ الذي ينتظم فيه هذا التراث دون الوقوع في التأويل المضلّل للمصطلحات، أو الإسقاط غير الواعي لمنطلقات الباحث. وكان عزّ الدين المجدوب أحد الباحثين غير المطمئنّين لاتّحاد المصطلح وتماثل اللفظ، والواعين بإشكاليّته؛ لذلك كان يبحث عن مضمون المصطلح في نصوص المحقّقين من النحاة. ونلحظ هذا في محاولته الخروج من المصطلح المضلّل (معنى) حين عبّر

به النحويّون عن الإعراب. وأدّى هذا التضليل ببعض المحدثين إلى نقد القدماء في كفاية نظام العوامل التفسيرية. ويبني المجدوب استدلاله انطلاقًا من أهميّة مراعاة تضامن صعيدي التعبير والمضمون[1] في بناء أي وصف لغويّ موضوعيّ وفق نظريّة العلامة اللغويّة السوسيريّة كما أعاد صياغتها هيلمسليف التي احتذاها المجدوب في كتابه (المنوال النحويّ العربيّ). وقد اهتدى في كتابه إلى ضرورة الانطلاق من مساءلة تأسيس القدماء لدراسة المعنى في صورته البسيطة والنظر في مدى كفايته وسلامته: لاهتمامه الواضح ببناء حججه في الدفاع عن تفسير القدماء على أسس متينة وبناء متماسك. وكان نصُّ الرضيّ منطلقًا لهذا التأسيس إذ قال في شرحه للمعنى المفرد: «المعنى الذي لا يدلُّ لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو: معنى (ضرب) الدالّ على المصدر والزمان. أو لا جزء له كمعنى: ضَرَبَ، ونَصْر. فالمعنى المركّب على هذا هو الذي يدلّ جزء لفظه على جزئه... واللفظ المفرد لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه... واللفظ المركّب الذي يدلُّ جزؤه على جزء معناه».[2]

وذكر ابن يعيش أنَّ لفظ (زيد) دالٌّ على مسمّاه، ولو أفردتَ حرفًا منه لم يدلَّ على معنى. وأمّا (ضربوا) فإنّ كلّ جزء دالٌّ فيها كلمةٌ مستقلّة. فالفعل كلمة، و(الواو) كلمة؛ لأنّها تفيد المسند إليه. وأمّا إذا سمّينا بهذا اللفظ المركّب شخصًا، أو غيره صار كلمةً واحدةً تدلُّ على معنى مفرد: لأنّك لو أفردت الواو لم تدلّ على جزء المسمّى كما كانت قبل التسمية.[3] وتمسّك المجدوب بهذه النصوص واحتفى بها؛ لأنّها شواهد رئيسة تدلُّ على مراعاة القدماء تلاحمَ صعيدي التعبير والمضمون (أو الدالّ والمدلول بمصطلحات دي سوسير) عند تحليلهم النصوص نحويًّا، ووعيهم بخطورة الاتّكاء إلى جانب المعنى وحده بمعزل عن اللفظ: لأنّ ذلك سيوقعهم في مزالق مادّة المضمون وتضليلها.[4]

---

(1) استبدل هيلمسليف ثنائيّة (التعبير والمضمون) بثنائيّة دي سوسير (الدالّ والمدلول). وتحمل الثنائيّتان المفهوم ذاته.

(2) الرضيّ، شرح الكافية، 1/22.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/19.

(4) انظر: عزّ الدين المجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص278–279.

وتبدو قيمة ذلك في كونها تقرّ بالفصل بين عدد المكوّنات في كلٍّ من جانبي التعبير والمضمون. فلا يوجد تناظر ضروريّ بين الصعيدين. فـ«القول بتضامن صعيديّ الوظيفة السيميائية لا يقتضي أن يكون تعدّد مستويات أحدهما مناسبًا ضرورة لتعدّد مستويات الصعيد الآخر، وإن كان ذلك هو الغالب».[1] ويبدو هذا التأسيس مهمّاً في تفسير وجاهة القول بحمل كلمة ما دلالتين، كالقول بدلالة الألف في المثّنى على التثنية، وعلى معنى الفاعليّة مثلاً.

ونجد أنّ تمسّك المجدوب بثنائية التعبير والمضمون وترجمة تغيّر علامات الإعراب بشبكة مصطلحات هيلمسليف ذو قيمة مهمّة. فقد استدلّ بهذه الثنائيّة على نجاعة القدماء في تمييزهم بين تغيُّر حركات الإعراب وتغيُّر حركات البناء، إذ إنّ القول بأنّ الإعراب هو الاختلاف الحاصل في آخر الكلمة بسبب اختلاف العوامل يترجمه المجدوب بمفاهيم هيلمسليف بأنّه قيدٌ يميّزُ تغيُّر الكلم من حيث هو عنصر من عناصر صعيد المضمون، تحيط به القوانين المسيّرة لائتلاف ثوابت صعيد المضمون حسب مستويات التركيب أو التشعّب المختلفة، وتغيُّر أواخر الكلم من جهة أخرى بوصفها عناصر تابعة لصعيد التعبير تحيط بها القوانين المسيّرة لائتلاف عناصره من حروف وحركات وأنواع مقاطع. وهي قوانين تضبط التوليفات الممكنة، والتوليفات الممتنعة حسب شكل التعبير الخاصّ باللسان العربيّ.[2]

ونخالف المجدوب في عَدِّه حركات البناء تابعة لصعيد التعبير بهذا الإطلاق: لأنّ من حركات البناء ما تكون حاملة لدلالة تختصّ بصعيد المضمون بالمعنى الواسع. ونقصد تعليل حركات البناء في الأسماء المبنيّة وفي بعض حالات الفعل التي تحمل دلالات تفسيريّة تبيّن مدى رسوخ الكلمة في قسم الكلم الذي تنتمي إليه، فتكون الأسماء المبنيّة على السكون أكثر رسوخًا في الحرفيّة من الأسماء المبنيّة على الحركة، كما أنّ بناء الفعل الماضي على الحركة وبناء فعل الأمر على السكون له صلة بموقع هذين الفعلين من مقولتي الاسم والحرف. وتكون الحركة

---

(1) عزّ الدين المجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص281.

(2) انظر: عزّ الدين المجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص283.

بهذا التفسير ذات مضمون صرفيّ يحدّد موقع الكلمة بين أقسام الكلم الثلاثة. ولا نتوسّع في تحليل هذه الفرضيّة، فما يهمّنا في هذا السياق أنّ نفترض أنّ تأثير الحرف في صنف الأسماء تأثيرٌ متدرّج وليس تأثيرًا واحدًا. وشَبَهُ الأسماء بالحروف ليس شبهًا في درجة واحدة. إذ ليستْ المبنيّات جميعها في درجة واحدة من الابتعاد عن الاسميّة والوقوع تحت تأثير الحرفيّة... ويجعلنا هذا الافتراض نفترض أنّ علامات البناء في الأسماء ليستْ علامات بناء قد تمحّض عريّها عن الدلالة، منطلقين في هذه الفرضيّة من نصوص القدماء، فقد قال ابن الخشّاب عن الأسماء المبنيّة ولزومها إياه: «وإنّما بُنِيَ على الحركة ما بُنِيَ منها لعلّة تخرجه عن أنْ يَسْكن آخرُه»[1]. ولا شكّ أنّ إحدى هذه العلل تحريك الساكنين، وهذه علّة صوتيّة ليستْ داخلة ضمن هذه الدراسة[2]؛ لأنّ العلل الصوتيّة ليستْ لها مضامين دلاليّة، وإنّما جيء بها للتخفيف. ولكنّ ثمّة علل أخرى قد أشار إليها القدماء نراها جديرة بأنْ نقف عندها، وأنْ نبني عليها فرضيّة أخرى تتلخّص في افتراض أنّ ثمّة مساوقة تسري في الأسماء بين الإبهام والشيوع في دلالتها وبين خاصيّة البناء فيها: فكلّما كان الشيوع والإبهام عريقًا في الاسم كان البناء فيه راسخًا، ويكون الاسم في هذه الحالة أكثر ابتعادًا عن الاسمية واقترابًا من الحرفيّة من نظائره في قائمة الأسماء.[3]

ونعود إلى إشكاليّة مضمون كلمة (معنى) فقد تأسّس موقف بعض المحدثين الناقد لتفسير القدماء للإعراب على طبيعة تصوُّرهم لكلمة (معنى) التي فسّر القدماءُ بها الإعراب، وطبيعة تصوُّرهم للألفاظ التي استعملها القدماء في التعبير عن الوظائف النحويّة، من ذلك ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من أنّ العلامة لا مدلول لها؛ لأنّ القدماء -بحسب رأيه- لم يُقدّموا التفسير المقنع للإعراب، فهم يجعلون الإعراب معنى، وهذا غير متحقّقٍ في أمثلة متغايرة إعرابًا، نحو:

---

(1) المرتجل، ص101.

(2) يوافق هذا المظهر ما ذكره عزّ الدين المجدوب من كونها تشمل صعيد التعبير.

(3) نحيل القارئ لـ: معاذ الدخيّل، منزلة الحرف في التفكير النحويّ العربيّ بين القدماء والمحدثين، 187 وما بعدها، فقد توسّع الباحث في تحليل هذه الفرضيّة وتتبّع مدى اتّساقها والاستدلال لها.

- محمدٌ قائمٌ.
- إنَّ محمدًا قائمٌ.

ومن ذلك ما ذهب إليه مهديّ المخزوميّ من رفضه التفرقة بين أمثلة من قبيل:

- طلع البدرُ.
- البدرُ طلع.(1)

يؤول هذا الاعتراض إلى أنّ الناقدين يرون في تصوّرهم أنّ القدماء افتقدوا الكفاية التفسيريّة، وذلك عائدٌ إلى أنّ تفسيرهم عاجزٌ عن الاطّراد في شمول معطيات اللغة. فكلمة (محمد) في المثالين الأول والثاني بقيت مسندًا إليها القيام، وجاءت رغم ذلك غير متّحدة العلامة الإعرابيّة.

ويقرُّ المجدوب بالإشكاليّة التي تحيط بالعلامة الإعرابيّة في جانبها التفسيريّ: لأنّ العلامة الإعرابيّة وحدة لغويّة مختلفة عن الوحدات اللغويّة الأخرى من قبيل: زيد، وهند. فإنَّ الأعلام إذا اختلفت في الاستعمال اللغويّ فلا يجد السامع صعوبة في إدراك المعنى المختلف بين استعمال وآخر. فإذا قلنا:

- جاء زيدٌ.
- وجاءت هندٌ.

لا نجد صعوبة في إدراك المغايرة الدلاليّة بين الوحدتين اللغويّتين (زيد، وهند). وأمّا الاختلاف في العلامتين الإعرابيتين فثمّة صعوبة في التمييز بين الدلالتين في مواضع معيّنة، وعبَّر المجدوب عن هذه الصعوبة بقوله: «أمّا علامات الإعراب فإنّ اختلافها في اللفظ لا يقترن دائمًا بتغيّر مطّرد للمعنى الحدسيّ المحصّل من ملفوظ ما. فقد تتغيّر حركات الإعراب ويؤدّي استبدالها إلى اختلاف بيّن في التجربة البشريّة التي تريد إبلاغها، نحو: قتلَ الصيّادُ

(1) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص202 وما بعدها. ومهديّ المخزوميّ، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص43.

الأسدَ، وقتل الأسدُ الصيّادَ.[1] وقد تختلف حركة الإعراب في الاسم أو الفعل دون أن تتبيَّن على المستوى الحدسيّ المعنى الذي خصّت للدلالة عليه، ولا المعنى الذي زالت عنه عندما استبدلنا أختها بها».[2]

ويرى المجدوب أنّ اشتمال ظاهرة الإعراب على هذين المظهرين هو الخلفيّة التي تفسّر اختلاف الباحثين بين قائل بوقوعها أعلامًا على معان، وآخر منكر لذلك، إذ إنّ كلّ فريق منهما تمسّك بأحد هذين الوجهين وعمَّمه على ظاهرة الإعراب كلّها. ويحدّد المجدوب الإشكاليّة التي وقع فيها كثير من المحدثين سواء في ذلك القائل بمعنويّة الإعراب أو غير القائل به في كون كلا الفريقين طلبوا «للمعنى محتوى مقاميًّا يطابق مظهرًا من مظاهر التجربة البشريّة على النحو الذي تشير إليه أسماء الأعلام، أو الكلمات الأخرى التي تشابهها في هذه الناحية، نحو: التأنيث، والتثنية، والجمع....»[3]

وتكون هذه الخلفيّة هي التي تفسّر مساواة إبراهيم مصطفى وغيره بين الفاعل والمبتدأ في نحو:

- ظهر الحقُّ.
- الحقُّ ظهر.

كما أنّ أصحاب الموقف الثاني الذين يرون عدم دلالة العلامة الإعرابيّة على المعنى يستندون في رأيهم القائل بفساد اعتبار العلامة الإعرابيّة دالّة على المعاني على أنّ العلامة الإعرابيّة الواحدة تدلُّ على أكثر من باب نحويّ، ويكون هذا عندهم دالاًّ على فساد هذا التفسير؛ لأنهم يرومون علامات إعرابيّة مقترنة بالوظائف النحويّة التي تدلُّ عليها ومساوية لها من حيث العدد. ويتخلّص

---

(1) نشير إلى أنّ هناك خطأ طباعيًّا في الكتاب، وقد صحّحناه في متن البحث، فقد ورد المثالان في الكتاب على النحو الآتي: قتل الصيادُ الأسدَ، وقتل الأسدَ الصيادُ.... ونرى أنّ المثالين لو بقيا على الرتبة نفسها دون تغيير، فتقول: قتل الصيادُ الأسدَ، وقتل الصيادَ الأسدُ... لكان ذلك أكثر وجاهة؛ لأنّ العلامة الإعرابية حينئذٍ تكون هي المحدّد الوحيد لاختلاف المعنى الحدسيّ المحصّل في المثالين.

(2) عزّ الدين المجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص285.

(3) عزّ الدين المجدوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ص286.

المجدوب من هذا العائق بقوله: «يمكن أن نتخلّص من هذا المأزق الذي آل إليه موقف المحدثين إذا تخلّينا عن هذا التأويل الحدسيّ لمصطلح (معنى) وحمّلناه معنى تركيبيّاً خالصًا، وهو تأويل ينسجم مع فرضيّات هذا العمل المتعلّقة ببنية اللغة من ناحية، ثم ينسجم مع التفسير الذي شرح به النحاة العرب معاني علامات الإعراب، ومحصّل رأيهم:

- أنّ الرفع يدل على أنّ الاسم واقع في الكلام موقع عمدة،
- وأنّ النصب والجرّ يدلاّن على أنّ الاسم واقع موقع فضلة.

ثم يميّزون بين النصب والجرّ هذا التمييز الخفيف، وهو أنّ الجرّ للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف، أمّا النصب فهو للفضلات التي يفضي إليها جزء الكلام بواسطة حرف أو بلا واسطة... وعلى هذا الأساس فالمعاني التي تشير إليها حركات الإعراب ليست معاني ذات مضمون حدسيّ تطابق دائمًا علاقة اجتماعيّة ملموسة (كما يقول لويس بريتو) تدركها ذاتٌ معلومةٌ في مقام محدّد الإحداثيّات، ولا هي وظائف نحويّة تناسب عددها، وإنّما معنيان تركيبيّان أساسيّان على نحو ما أسلفنا».[1]

ونجد أنّ هذا التمييز بين المعنى النحويّ والمعنى الخارجيّ كان حاضرًا في مراحل مبكّرة من التفكير النحويّ العربيّ القديم، من ذلك قول سيبويه: «واعلم أنّ المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل في التعدّي والاقتصار بمنزلته إذا تعدَّى إليه فعل الفاعل؛ لأنّ معناه متعدّيًا إليه فعلُ الفاعل وغير متعدٍّ إليه فعلُه سواءٌ، ألا ترى أنّك تقول: ضربتُ زيدًا، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول: ضُرِب زيدٌ، فلا يتعدّاه فعله؛ لأنّ المعنى واحد. وتقول: كسوتُ زيدًا ثوبًا، فتجاوز إلى مفعول آخر، وتقول: كُسِيَ زيدٌ ثوبًا، فلا تجاوز الثوب؛ لأنّ الأوّل بمنزلة المنصوب؛ لأنّ المعنى واحدٌ وإن كان لفظه لفظ الفاعل».[2] وشرح أبو عليّ الفارسيّ هذا النصّ بقوله: «وقوله (يعني سيبويه): ولم يتعدّ إليه فعل فاعل. ليس يريد أنّه لم يصل إليه فعل فاعل. هو حركة مؤثّرة، لكنّه يريد أنّ هذه اللفظة التي هي (ضُرِب) لم تجاوز

(1) عزّ الدين المجدوب. المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة. ص286-288.

(2) سيبويه. الكتاب. 1/42-43.

هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب... وقال (يعني سيبويه): لأنّ معناه متعدّيًا إليه فعل فاعل وغير متعدّ إليه فعله سواءٌ. يقول: ضُرِب زيدٌ. في المعنى مثل: ضربتُ زيدًا، وإن اختلف في تقدير الإعراب».[1] تُبيّن لنا هذه النّصوص أنّ الإعراب هو معنى تركيبيّ كان يحيل النحويّون فيه إلى منطق اللغة الداخليّ دون ارتباط مع المعنى الخارجيّ الذي كانت تدور حوله كثير من النقود قديمًا وحديثًا.

4- التمييز بين المعنى والإحالة:

أشرنا في السابق إلى الإضافة المهمّة التي ترفع الالتباس المحيط بكلمة (معنى) في إطلاقها على العلامات الإعرابيّة بالتمييز الذي ذكره المجدوب بين (المعنى) الذي يحيل إلى التجربة البشريّة و(المعنى) الذي يحيل إلى معنى تركيبيّ خالص غير أن هذا التمييز على قيمته لا يقدر على حلّ جميع إشكالات لفظ معنى الإعراب.

ونعيد خلفيّات هذا الأمر إلى أنّ دراسة (المرجع) كانت غائبة في الدرس اللسانيّ وهو ما كان موجّهًا للمجدوب في دفاعه الأوّل. وقد صرّح به المجدوب في المرحلة الثانية التي يمثّلها كتابه (مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة) إذ قال: «رغم قيمة الصياغة الجديدة التي أضافها لويس هيلمسليف فإنّ نظريّة العلامة اللغويّة ظلّت قاصرة عن تفسير كثير من الظواهر اللغويّة ووصفها؛ لأنها كانت تفتقر إلى نظريةٍ في المرجع والإحالة. ولئن كان من فضائلها تمييز المعنى من المدلول، وتمييز المدلول من المرجع، فإنّها لم توضّح علاقة المرجع بمادة المضمون. وتأتي مصاعب نظريّة العلامة من كونها لم تدقّق إن كانت تدرس العلامة اللغويّة في حال ذكر، أو في حال استعمال. وهل تدرسها ضمن الكلمات المفردة، أو تدرسها ضمن الأقوال التامّة؟».[2]

وكان التمييز بين المعنى والإحالة والمرجع أحد أهمّ الإضافات التي دخلت في علم اللسانيّات، وكانت روافده التطوّرات التي جدّت في المنطق الحديث مع

---

(1) الفارسيّ، التعليقة على كتاب سيبويه، 75/1.

(2) عزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، ص88.

غوتلوب فريغه. وتعود هذه الإضافة إلى خلفيّات علميّة ليس هذا مجال التوسّع فيها. ونكتفي بالإشارة إلى المثالين الشهيرين اللذين انطلق منهما فريغه:

1. نجمة الصباح هي نجمة المساء.

2. نجمة الصباح هي نجمة الصباح.

فلو كانت كلمة (نجمة الصباح) مرادفة لكلمة (نجمة المساء) ترادفًا تامًّا لكان ينبغي أن تكون علاقة الترادف بينهما حقيقة تحليليّة مثل (نجمة الصباح هي نجمة الصباح). ولمّا كانت المغايرة ثابتة بين القولين وجب البحث عن نظريّة تفسّر ذلك وإلاّ انهارت نظريّة الدلالة الصدقيّة. وكان تفسير ذلك بإيجاد تمييز جديد بين المعنى والمرجع والإحالة. ويكون المعنى بهذا التمييز معطى تجريبيًّا يضمن موضوعيّته المتكلّمون بذلك اللسان. فهو مختلفٌ عن وضع الأشياء في الكون الخارجيّ، ومستقلٌّ عنها. وبذلك يكون المعنى جملة القواعد والتعليمات التي تسمح بالإحالة على مرجع في الكون رغم اختلافه عنه. وأمّا المرجع فهو فرد من أفراد العالم الخارجيّ يحيل عليه المتكلّم في قول تامّ. واعتُمِدَ هذا التمييز لتُبوَّبَ الوحدات اللغويّة إلى صنفين:

1. وحدات لغويّة لها معنى ومرجع.

2. ووحدات لغويّة لها معنى وليس لها مرجع.[1]

ويؤول هذا التمييز إلى أنّ هناك إمكانيّة أن تختلف الوحدتان اللغويّتان من حيث المعنى، وتتفقان من حيث الإحالة.[2] ويكون المعنى بهذا التمييز هو علاقة وحدة لغويّة بوحدة لغويّة أخرى داخل نظام لغويّ محدّد. وأمّا الإحالة فتتعلّق بعلاقة قول تامّ بالعالم الخارجيّ ضمن استعمال معيّن.

وأحدث هذا التطوّر في المنطق الحديث أثرًا في البحث اللسانيّ وخاصّة في مبحث العلامة اللغويّة. إذ أُدخلَ عدد من التمييزات التي تعيد العلاقة بين أطراف العلامة اللغويّة:

1. العلامة: اقتران مضمون بشكل تعبير يكون قابلاً للشرح بعلامة أخرى داخل أيّ نظام علاميّ.

---

(1) انظر: عزّ الدين المجدوب. مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، ص89-91.

(2) من شواهد ذلك قولنا: المنتصر في حرب 1956م هو المنهزم في حرب 1967م.

2. المعنى: المشترك عند شرح علامة لغويّة بأخرى داخل النظام اللغويّ نفسه، أو بين نظامين علاميّين مختلفين.
3. الشرح: تُعدُّ علامة لغويّة ما شرحًا لعلامة أخرى إذا كان للعلامتين المعنى نفسه، أو تقريبًا المعنى نفسه واختلفا في الدالّ.
4. المدلول: صنف من المعاني ملتحم بدالٍّ داخل لسان محدّد.
5. المرجع: إذا كان المدلول صنفًا من المعاني داخل اللسان نفسه فهو في علاقته بالخارج: إمّا أن يكون في وضع ذكر، وإمّا أن يكون في وضع استعمال: فالمدلول في وضع الذكر يحتمل أن يدلّ على ما لا حصر له من المراجع، وإذا كان في وضع استعمال في قول تامّ في سياق معيّن آحال على مرجع محدّد.(1)

وتبدو إضافة ملتشوك في إقراره بصعوبة دراسة المعنى في حدّ ذاته، وبيانه أنّ الدراسة العلميّة الوحيدة له هي التي تركّز على تجلّياته، ويكون المعنى عنده بناءً على ذلك هو ما يمكن شرحه إمّا في النظام اللغويّ نفسه، وإمّا في نظام لغويّ آخر.

ويفيد التمييز بين المعنى والإحالة معرفيًا في تفسير الإعراب بكونه يؤسّس أقواله على استدلالات وتمييزات نظريّة بعد أن كان غامضًا قبل ذلك، إذ إنّ الوحدات اللغويّة متفاوتة في قوّتها الدلاليّة. وهذا ما أشار إليه ابن جنّي حين وضع بابًا سمّاه: «باب في الدلالة اللفظيّة والصناعيّة والمعنويّة».(2) ويؤول هذا إلى أنّ الدلالات مختلفة بين دلالة معجميّة، ودلالة تركيبيّة، ودلالة صرفيّة، ونحوها، وأنّ لكلّ دلالة منها طبيعتها الخاصّة بها. ويجب التمييز والفصل بينها. ونستدلّ بهذا على وقوع المحدثين في مزلقين:

1. تضليل كلمة (معنى) ولبسها.
2. وهم المماثلة بين العلامات الإعرابيّة المنتمية إلى قسمي الأسماء والأفعال.

---

(1) نحيل القارئ للتوسع في هذه التمييزات لعزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، ص92-99.

(2) ابن جنّي، الخصائص، 3/100.

ويرتفع هذا الالتباس حين نجعل العلامة الإعرابيّة وحدة لغويّة لها معنى، وليس لها إحالة محتملة، فهي بهذا المفهوم وحدة لغويّة فقيرة دلاليّاً. وتقع العلامة الإعرابيّة في دائرة الدلالات النحويّة[1] المقابلة للدلالات المعجميّة، وبين هذين النوعين من الدلالات فروقات أهمّها:[2]

الدلالة النحويّة	الدلالة المعجميّة
تختلف من لسان لآخر.	كونيّة توجد في جميع الألسنة.
قائمة مغلقة.	قائمة مفتوحة.
فقيرة دلاليّاً ليست لها قابليّة الإحالة.	يؤدّي أغلبها وظيفة التسمية.
ظواهر قياسيّة يغلب عليها الاطّراد.	ليست مطّردة اطّراد الدلالات النحويّة.

يدحض هذا التدقيق في مفهوم العلامة الإعرابيّة النقود السابقة؛ لأنّ (المعنى) هو المشترك عند شرح علامة لغويّة بأخرى داخل النظام اللغويّ نفسه أو بين نظامين علاميّين مختلفين. ويؤول هذا المشترك إلى تبديد الطعون التي وُجّهت إلى تفسير القدماء للعلامة الإعرابيّة، وكان أصحابها واقعين -كما بيّنّا- في وهم المماثلة بين أصناف الدلالات. وتكون دلالة العلامة الإعرابيّة حينئذٍ دلالةً نحويّة[3]؛ لأنّ العلامات الإعرابيّة تتعاقب كما تتعاقب عناصر المقولات الأخرى:

- الإفراد والتثنية والجمع.
- التذكير والتأنيث.
- التعريف والتنكير.
- الرفع والنصب والجر.
- الرفع والنصب والجزم.

---

(1) تتضمّن الدلالةُ النحويّة الدلالةَ التركيبيّة، والدلالة الصرفيّة. ونقصد بالدلالة النحويّة في هذا السياق الدلالة المقابلة للدلالة المعجميّة.

(2) انظر: عزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، ص158 .

(3) نذكّر أنّ الدلالة النحويّة تختزل الدلالة التركيبيّة التي تكون في العلامة الإعرابيّة في الاسم، والدلالة الصرفيّة التي تكون في الفعل المضارع المعرب.

ويدحض هذا التمييزُ بين المعنى والإحالة الحجّةَ التي بناها إبراهيم مصطفى في نقده لتفسير القدماء للإعراب[1]، إذ بنى حجّته على المماثلة في المعنى الخارجيّ للجملتين:

- ظهرَ الحقُّ.
- الحقُّ ظهرَ.

وما دام المعنى الخارجيّ واحدًا والعلامة الإعرابيّة واحدة في التركيبين فإنّ تفرقة النحويّين لهما في بابين مختلفين تفرقةٌ غير صائبة -بحسب إبراهيم مصطفى-. ونعتقد أنّ الأخذ بالتمييز بين المعنى والإحالة يبدّد هذه التخطئة: لأنّ العلامة الإعرابيّة في الاسم تحمل دلالة تركيبيّة غير قابلة للإحالة. والمعنى المقصود هو معنى تركيبيّ محض لا علاقة له بالمعنى الخارجيّ الذي بحث عنه إبراهيم مصطفى ومن وافقه.

5- التمييز بين التعلّق التركيبي والتعلّق الصرفي:

كان إعراب الفعل المضارع موطنًا من مواطن الإشكال في التفكير النحويّ العربيّ من جانبه التفسيريّ، وأشرنا إلى أنّ المجدوب لم يتناوله في مرحلة كتابه

---

(1) قال عن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل: «وإذا تتبّعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها. ورأينا في أحكامها من الاتّفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابًا واحدًا يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام... وأمّا الفاعل والمبتدأ فإنّ النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة، ويجعلون لكلّ باب أحكامًا خاصّة. ولكنّ شيئًا من الإمعان في درسها ينتهي إلى توحيد البابين، واتّفاقهما في الأحكام، وإلى أنّ هذا التفريق قد يكون منسجمًا مع صناعة النحاة في الإعراب، ولكنّه مُبعِدٌ عن فهم الأساليب العربيّة. فأوّل ذلك أنّهم يقولون إنّ الفاعل يجب أن يتأخّر عن الفعل، لا يتقدّمه بحال. أمّا المبتدأ فإنّ أصله التقديم، وربّما جاء متأخّرًا. فللمبتدأ من الحريّة في الجملة ما ليس للفاعل. هذا حكم النحاة أو جمهورهم. أمّا الأسلوب العربيّ فإنّك تقول: ظهر الحقّ، والحقّ ظهر. تُقدّم المسند إليه أو تؤخّره، وكلا الكلامين عربيّ سائغ مقبول عند النحاة جميعًا. ولكنّ النحاة والبصريّين خاصّة يحرّمون أن يتقدّم لفظ (الحق) في: ظهر الحقُّ. وهو فاعل. كما يحرّمون أن يتأخّر المبتدأ في الحقُّ ظهر. وهو مبتدأ. فالحكم إذًا نحويٌّ صناعيٌّ لا أثر له في الكلام، وليس ممّا يُصحِّح به أسلوب أو يُزيّف، وإنّما هو وجه من أوجه الصناعات النحويّة المتكلّفة لا يعنينا أن نلتزمه، بل نحبّ أن نتحرّر منه». إحياء النحو، ص54-56.

(المنوال النحويّ العربيّ) لاعتقادنا أنّ الإعراب في الفعل المضارع كان مظهرًا إشكاليًا بالنسبة للمرحلة، وكان مستعصيًا عليه وفق الأدوات النظريّة حينها. وممّا يدلُّ على أهمّيّة هذا الباب إفراد عدد من الباحثين دراساتٍ خاصّة به، من ذلك:

- نحو الفعل: لأحمد الجواريّ.[1]
- لم أُعرِب الفعل المضارع: لعبدالقادر المهيريّ.[2]
- رؤى حديثة في نظريّة الإعراب: لمنّانة الصفاقسي.[3]

وممّا يدلُّ على صعوبة الضبط التفسيريّ لإعراب الفعل المضارع ما ختم المهيريّ به دراسته إذ قال بعد إيراده الصعوبات التي تحيط بظاهرة الإعراب في الفعل المضارع: «لكلّ هذا يتعذّر علينا اليوم تقديم إعراب الفعل في نظام متماسك الأجزاء، متناسق العناصر، يتسنّى إبراز خصائصه بعلاقات التقابل والتكامل، وضبط دور كلّ عنصر من عناصره، وتمييزها عن أدوار العناصر الأخرى... يعسر إذن الجواب عن السؤال الذي ألقاه هذا البحث جوابًا يبرهن على أهميّة دور الإعراب في أداء معنى الفعل في العربيّة كما احتفظت لنا بها النصوص القديمة، وكما تستعمل اليوم أيضًا».[4]

وذهبت منّانة الصفاقسي إلى «أنّ الاختلاف في الدقائق المعنويّة المختلفة التي تطرأ على الفعل في المضارع المرفوع: فالمنصوب، فالمجزوم ليس نظاميًا مطّردًا. والدليل على ذلك أنّ العلامة الواحدة في الفعل تحيل إلى أكثر من معنى من المعاني المذكورة عند الكوفيّين، كالجزم يفيد النفي (لم يخرجْ)، والجزاء (اجتهدْ تنجحْ)، والأمر (اخرجْ)، والنهي (لا تخرجْ)».[5] كما نجدها كذلك تستشكل مظاهر من إعراب الفعل المضارع إذ «يظلّ إعراب المضارع مبحثًا

---

(1) مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، عام 1974م.

(2) حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد 16، عام 1978م.

(3) منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في القيروان، القيروان، 2016م.

(4) عبدالقادر المهيريّ، لِمَ أُعرِبَ الفعل المضارع، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد 16، عام 1978م.

(5) منّانة الصفاقسي، رؤى حديثة في نظريّة الإعراب، ص44.

إشكاليّاً في نظام العربيّة في كلّ الحالات. ذلك أنّه يتعذّر القول بعدم الفائدة من علامات الإعراب فيه. فلو كان ذلك كذلك لتطوّرت اللغة نحو الاستغناء عن هذه العلامات. ونحن نرى أنّ ذلك لم يحصل لما تحمله بعض هذه العلامات من تقابل، نحو:

1. يخرجُ زيدٌ.
2. لم يخرجْ زيدٌ.
3. لن يخرجَ زيدٌ.

لكنّ نظاميّة هذه العلامات تضعف عندما نلاحظ أنّ العلامة الواحدة يمكن أن تعبّر عن المعنى ونقيض المعنى، نحو:

1. يخرجُ زيدٌ.
لا يخرجُ زيدٌ.»[1]

وبعد هذه الوقفات التي تؤكّد الإشكال في تفسير علامات الإعراب في الفعل المضارع عند عامّة الباحثين نلحظ ابتداءً أنّ القدماء نصُّوا على أنّ الإعراب في الفعل مختلفٌ في طبيعته عن الإعراب في الأسماء الذي أشرنا إلى أنّه يدور حول معانٍ ثلاثة: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وقد اختُزِل في تفسير أكثر تجريدًا، إذ جُعله الرضيّ مميّزًا لما هو عمدة، أو فضلة في الكلام.[2] فـالإعراب في الأسماء إنّما يوجد دلالةً على معانٍ في مدلولاتها، وهي:

---

(1) منّانة الصفاقسي، رؤى حديثة في نظريّة الإعراب، ص264.

(2) قال الرضيّ: «ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه: إما معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة. فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، أعني الحركات. وجعلت في بعض الأسماء حروف المد... وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات، للعمد وهي ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف الجر». شرح الرضيّ على الكافية، 62/1.

الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة. وهذه المعاني لا يمكن أن توجد في الفعل».[1] وقال ابن الحاجب: «وإنّما هم (يعني النحويّين) حدُّوا المعرب بما هو معرب، وهو يشمل الاسمَ، والفعلَ المضارعَ، وآخرهما مختلفٌ، ولم يحصل بين القسمين اشتراكٌ إلاّ في آلات الاختلاف؛ فلذلك حدُّوه بالوصف الذي اشترك الجميع فيه، ولم يحدُّوه بغيره».[2]

وينطلق المجدوب لتفسير الحالة الإعرابيّة في الفعل المضارع من معطيين مهمّين، هما:

1. القول التراثيّ بفرعيّة الإعراب في الفعل المضارع، وعدم المماثلة بينه وبين الإعراب في الاسم.
2. اعتماد مفهوم المقولة: ونقصد به أنّ المجدوب استعمل هذا المفهوم ضمن أسسه النظريّة، ويقصد به وجود قوائم تامّة ومحصورة تجتمع في مقولات محدّدة، يختار بينها المتكلّم ضرورة وبشكل تعاقبيّ؛ فإذا حضر أحد أفراد المقولة غاب بقيّة أفرادها.[3]

وتبدو أهميّتها لكون هذه المعطيات تلحُّ على ضرورة مواصلة المراجعة للدلالة الإعرابيّة في الفعل المضارع، والنظر في سلامة المفاهيم السائدة في دراسة الفعل، وكان أحد هذه المفاهيم أنّ الأفعال ثلاثة أقسام: فعل ماض، وفعل مضارع، وفعل أمر. ويطعن المجدوب في سلامة اعتبار الأقسام الثلاثة منتمية إلى مجموعة واحدة متجانسة، ويفترض أنّ القسمة الحقيقية هي القسمة بين الماضي والمضارع من جهة والأمر من جهة أخرى، وتكون القسمة في الفعل قائمة بين الواجب (الماضي والمضارع)، وغير الواجب (الأمر)، وهذه القسمة التي اعتمدها سيبويه في كتابه. ثم ينقسم الواجب إلى حدث وقع وتمّ وانقطع هو الماضي، وحدث واقع لم يتمّ ولم ينقطع هو المضارع. قال ابن أبي الربيع: «والأزمنة ثلاثة: زمان ماضٍ، وزمان حاضر، وزمان مستقبل. والماضي: ما وقع

---

(1) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ، 164/1.

(2) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 520/2.

(3) انظر: عزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلالية ولسانيّة لوصف العربيّة، ص161.

وانقطع، والحال: ما وقع ولم ينقطع، والمستقبل: ما لم يقع».[1]

ونعيد التذكير بالإشكال المتمثّل في البحث عن دلالة العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع بحالاته الثلاث. وللإجابة عن هذا الإشكال باستصحاب ثنائيّة الواجب وغير الواجب تكون دلالة العلامات الإعرابيّة في الفعل المضارع دلالة صرفيّة، وليست تركيبيّة في صورتها العامّة. وتكون الأفعال المضارعة المرفوعة منتمية إلى مقولة الواجب، والأفعال المنصوبة والمجزومة منتمية إلى الأفعال غير الواجبة.[2] ولتقريب هذه الثنائيّة نشير إلى مفهومها كما قدّمه خالد ميلاد دون الدخول في اختلاف الباحثين حول ترسيم حدودها، «فالواجب مفهومٌ يدلّ على ثبوت معنى الوجود واستقراره وكينونته، وهي معانٍ متّصلة بعلاقة المتكلّم بالأشياء والأحداث في الكون الخارجيّ من حيث التصوّر والاعتقاد: فما كان منها موجودًا واقعًا مستقرًّا ثابتًا في التصوّر والاعتقاد فهو واجب، وما لم يكن موجودًا أو ما لم يقع أو لم يثبت في الاعتقاد فهو غير واجب... ومهما يكن من أمر فإنّ الواجب وغير الواجب عند سيبويه مفهومان أعمّ من الخبر والإنشاء، وهما مفهومان يتراوحان بين معنيين اثنين على الأقلّ:

1. مظهر وقوع الفعل في الزمان، إذ الواجب معنى للفعل الواقع المنقضي، وهو المعنى الساذج البسيط، والألصق بالمعنى اللغويّ، ويمثّله في اللغة الإثبات.
2. جهة اعتقاد المتكلّم، بحيث يكون الواجب هو الواقع والساقط المستقرّ في الذهن والتصوّر على سبيل الثبوت سواء وقع في الخارج، أو لم يقع، ويكون غير الواجب ما لم يستقرّ في ذهن المتكلّم».[3]

ولا ننكر الصعوبة التي تحفّ بهذا المبحث، ولا أنّ فرضيّة اختزال حالات الفعل المضارع الإعرابيّة في ثنائيّة الواجب وغير الواجب تواجه بعض الصعوبات لأمور مختلفة أحدها تعدّد المعطيات وشتاتها. ولكن ما نريد أن نلحّ عليه أنّ

---

(1) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ، 1/219.

(2) انظر: عزّ الدين المجدوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، ص241.

(3) خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة، ص69.

ثنائيّةَ الواجب وغير الواجب بما تحملها من مضامين صالحةٌ لتفسير دلالة علامات الإعراب في الفعل المضارع.

وباستصحاب هذه الثنائيّة تكون الإجابة عن إشكال أنّ الفعل المضارع المرفوع جاء معبّرًا عن المعنى ونقيضه في:

1. يخرجُ زيدٌ.

2. لا يخرجُ زيدٌ.

بأنّ النفي نسبةٌ واجبة واقعة وساقطة ولكنّها ذات قيمة سلبيّة، إذ رسخ في اعتقاد المتكلّم وثبت كونه واجبًا غير أنّه وجوب سالب. كما أنّ الإثبات ثابت وراسخ في اعتقاد المتكلّم، والفارق بينه وبين النفي أنّه (أي الإثبات) ذو قيمة إيجابيّة. وهذا ما صرّح به سيبويه إذ قال عن حروف النفي: «لأنّها نفيٌ واجب يُبتدأ بعدهنّ ويُبنى على المبتدأ بعدهنّ».[1] وأمّا غير الواجب فأساسه الدلاليّ الإمكان وليس الوجوب، أي ما يمكن أن يكون ولا يكون.[2] وهذا تفسير نكتفي فيه بما ذكرنا، ولا نتوسّع في أبعاد الإشكاليّة التي تحيط بتصنيف معنى النفي ضمن ثنائية الواجب وغير الواجب.[3]

وأمّا إشكال تصنيف المضارع الواقع بعد (السين، وسوف) فعلاً واجبًا رغم دلالته على الاستقبال فإنّ المتكلّم إذا استعمل (السين، وسوف) يكون قد «أعطى المخاطب التزامًا بإيقاع ما وعده في العالم الخارجيّ بعد زمن التكلّم فأصبح بمثابة الواقع. أمّا الفعل بعد (أنْ) الناصبة وإن دلّ على الاستقبال لكنّه لا يكون وعدًا من المتكلّم، ولا يقطع المتكلّم بعهد للمخاطب بإيقاعه فهو ممكن الوقوع».[4]

وليس تتبّع هذه المواضع واستقصاؤها في استعمالات اللغة بسبيل لهذه

---

(1) سيبويه، الكتاب، 1/146.

(2) انظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة، ص171.

(3) نحيل القارئ للتوسّع في تصنيف معنى النفي والاختلاف الواقع فيه بين الباحثين لـ: خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة. وشكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحويّة والدلاليّة. وعزّ الدين المجدوب، علاقة النفي بثنائية الواجب وغير الواجب والإنشاء والخبر. وأفراح المرشد، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه.

(4) أفراح المرشد، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص125-126.

الدراسة، وأحلنا القارئ لدراسات توسّعت في هذه الثنائيّة. ولكنّنا نكتفي بأنّ دلالة العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع لا تحيل إلى العلاقات التركيبيّة التي كانت تحيل إليها في الأسماء من فاعليّة، ومفعوليّة، وإضافة. وإنّما تحيل إلى علاقة المتكلّم واعتقاده ومعرفته بالأشياء في الكون الخارجيّ. ونجد هذا ميثوثًا في أقوال القدماء، إذ قال سيبويه في حديثه عن الجمل التي يُؤوَّل فيها معنى (إنْ): «وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ)؛ فلذلك انجزم الجواب... ومن ذلك: أتيتنا أمس نُعطِكَ اليومَ، أي: إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. هذا معناه. فإنْ كنت تريد أن تقرّره بأنّه قد فعل فإنّ الجزاء لا يكون؛ لأنّ الجزاء إنّما يكونُ في غير الواجب».[1] وقال المبرّد: «وقد يجوز أن تقول: إذن أكرمُك، إذا أخبرت أنّك في حال إكرام؛ لأنّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب؛ لأنّ حروف النصب إنّما معناهنّ ما لم يقع».[2]

وإذا تتبّعنا ثمار هذا التصوّر فإنّنا نجدها حاضرة في مبحث الجملة الشرطيّة وقضاياها، وقد ذهب محمّد صلاح الدين الشريف إلى أنّ ما بين (إنْ) وجزم الفعل مختلف عمّا بين الفعل ورفع الفاعل، ونصب المفعول، وأنّ الجزم تابع لقواعد الصرف لا قواعد العمل الإعرابيّ. وأنّ التنوّعات الصرفيّة ذات صلة بتكوين الدلالة فيما يُناسب مقامات التعامل الاجتماعيّ. ويلخّص الشريف جوهر النتيجة التي انتهى إليها «أنّ جزم الفعلين مرتبط بإرادة المتكلّم في التعبير عن درجات اليقين والوجوب والاحتمال في مختلف الأوقات. وأنّه ظاهرة صرفيّة لا إعرابيّة. فالرفع والنصب والجزم وجوهٌ صيغيّةٌ في تصريف الفعل، لا علامات إعرابيّة كما ظنّ نحاتنا. فليس لحرف الشرط أن يتسلّط على فعل الجواب في الإعراب؛ لكونه قيدًا عليه، مخصّصًا له لا عاملاً فيه. فالجواب هو رأس الجملة، والشرط ملحق به يوسّع حيّز النصب كالمفعول فيه... إنّ ما اعتُبِر عملاً إعرابيًا ليس في حقيقته إلاّ مظهرًا من مظاهر التطابق الزمانيّ بين دلالات الصيغ

---

(1) سيبويه، الكتاب، 95/3.

(2) المبرّد، المقتضب، 13/2.

الفعليّة، ودلالات الحروف من جهة وبين هذه الدلالات ومقتضى الحال في المقام».(1)

وتستدعي هذه الملاحظات الاهتمام للبحث والاكتشاف، وتطرح عدداً من الأسئلة الإشكاليّة، وتعبّر في الوقت نفسه عن نتائج لافتة إحداها أنّ البنية في العربيّة -كالألسنة الأخرى- تختزن دلالاتها المتنوّعة وفق خصوصيّة هذا اللسان، من ذلك معانيها الجهيّة والمظهريّة وغيرها.

خاتمة

نختم الدراسة بأهمّ النتائج التي وصلنا إليها بعد تتبّع ظاهرة الإعراب في العربيّة وأهمّ الدراسات التي اهتمّت بها مركّزين في دراستنا على الإضافات التي قدّمها عزّ الدين المجدوب في تفسير العلامة الإعرابيّة في مرحلتين حدّدناهما بكتاب (المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة) وكتابه الثاني (مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة)، ونجملها في النقاط الآتية:

1. البحث في ظاهرة الإعراب في العربيّة بحثٌ تحفُّه صعوباتٌ من جهات مختلفة، أهمّها: أنّ العلامة الإعرابيّة وحدة لغويّة مجرّدة، وأنّ الشبكة المصطلحيّة المعبّرة عن مفاهيم الإعراب كما قدّمها القدماء متماثلةٌ في بعض جزئيّاتها رغم اختلاف مدلولاتها، وأنّ هناك خلطًا والتباسًا وقع فيه بعض المحدثين بين منطق الإعراب الداخليّ الذي يضفي على مظاهره الانتظام والاتّساق وبين وظيفة الإعراب في اللغة ومعانيه التي يحملها.
2. أنّ الإعراب معنى يتجاوز الحركة الإعرابيّة في آخر الكلمة المعربة إلى كونه معنى يحصل في الكلمة المعربة بائتلافها مع مكوّنات الجملة الأخرى، وارتباطها بما سمّاه القدماء العامل؛ ليكون الإعراب عامّاً في الألسنة البشريّة وغير مخصوص بالألسنة الإعرابيّة، ولكنّه متحقّقٌ في

(1) محمّد صلاح الدين الشريف، الأبنية الدالّة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسيّة: مقاربة تعليميّة، ص51، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد 54، عام 2009م.

الألسنة الإعرابيّة بالعلامة الإعرابيّة التي تتغيّر لفظًا أو تقديرًا في الكلمة المعربة.

3. أنّ معنى الإعراب معنى تركيبيّ مجرّد كان يحيل القدماء فيه إلى منطق اللغة الداخليّ مع قطيعة في الجانب التفسيريّ مع المعنى الخارجيّ الذي كانت تدور حوله كثيرٌ من النقود قديمًا وحديثًا.
4. أنّ العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع مختلفة عن العلامة الإعرابيّة في الأسماء المعربة رغم اتّحاد المصطلحات المعبّرة عنها. إذ إنّ العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع تعبّر عن مدلول صرفيّ لا تركيبيّ في صورتها العامّة. فالأفعال المضارعة المرفوعة منتمية إلى مقولة الواجب، والأفعال المنصوبة والمجزومة منتمية إلى مقولة غير الواجب. ويؤول هذا التمييز إلى أنّ دلالة العلامة الإعرابيّة في الاسم تحيل إلى معنى تركيبيّ كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة. وأمّا العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع فتحيل -بانتمائها لمقولة الواجب وغير الواجب- إلى تحديد علاقة المتكلّم واعتقاده ومعرفته بالأشياء في العالم الخارجيّ.

المصادر والمراجع

- الإستراباذي، رضيّ الدين
شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط1، ليبيا، 1978م.
- الإشبيلي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد
البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ، تحقيق عياد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، بيروت، 1986م.
- أنيس، إبراهيم
من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط8، 2003م.
- الجرجانيّ، عبد القاهر
المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، ط1، 1982م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان
الخصائص، تحقيق محمد النجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط3، 1986م.
- الجواريّ، أحمد
نحو الفعل، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، عام 1974م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر
أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح قداره، دار الجيل في بيروت، ودار عمّار في عمّان، ط1، 1989م.
- ابن الخشّاب، عبد الله بن أحمد
المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972م.
- الدخيّل، معاذ
منزلة الحرف في التفكير النحويّ العربيّ بين القدماء والمحدثين، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللغة العربيّة، ط1، 2019م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان
كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت.

- السيرافيّ، أبو سعيد
شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب وأصحابه، دار الكتب والوثائق القوميّة، ط2، القاهرة، 2008م.
- الشريف، محمد صلاح الدين
الأبنية الدالّة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسيّة: مقاربة تعليميّة، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد 54، عام 2009م.
- الصفاقسيّ، منّانة
رؤى حديثة في نظريّة الإعراب، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في القيروان، ط1، 2016م.
- عبد اللطيف، محمّد حماسة
العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.
- الفارسيّ، أبو عليّ
التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزيّ، ط1، 1990م.
- المبخوت، شكري
إنشاء النفي وشروطه النحويّة والدلاليّة، مركز النشر الجامعيّ، ط1، 2006م.
- المبرّد، محمد بن يزيد
المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
- المجدوب، عزّ الدين
علاقة النفي بثنائيّة الواجب وغير الواجب والإنشاء والخبر، 2008م.
مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، منشورات جامعة القصيم، ط1، 1440هـ.
المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، دار التنوير، تونس، ط2، 2017م.
- المخزومي، مهدي
في النحو العربيّ: نقد وتوجيه، دار الرائد العربيّ، بيروت، ط2، 1986م.
- المرشد، أفراح
الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربيّة وآدابها، ط1، 1436هـ.

- مصطفى، إبراهيم
إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992م.
- ملتشوك، إيغور، وبولغير، آلان
نظريّة التعلّق في الوصف اللغويّ، ترجمة عزّ الدين المجدوب ومنصور ميغريّ، منشورات جامعة القصيم، 2017م.
- المهيريّ، عبد القادر
لِمَ أُعرِبَ الفعل المضارع، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد 16، عام 1978م.
- ميلاد، خالد
الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة: دراسة نحويّة تداوليّة، جامعة منّوبة، والمؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس، 2001م.
- ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن عليّ
شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.